

# التقرير الصحفي الإلكتروني إعداد وتنسيق دلال اللواما دائرة الشؤون الإعلامية

لملاحظاتكم

فرعي / مكتب ٦٠٠١

لأيام

16 / 7 / 2019



# الدستور

١٩٧٧

الثلاثاء 13 ذو القعدة 1440 هـ الموافق 16 تموز 2019 م | رقم المبدع 18667 | السنة الثالثة والخمسون

## سحب صلاحية مجالس الأمناء بالتنسيب برؤساء الجامعات

- تعديلات تمنح «التعليم العالي» مهمة وصلاحية إنشاء التخصصات وترخيصها
- إلغاء إمكانية فتح مراكز ومكاتب ارتباط للجامعة داخل المملكة



aman alsayeh

عمان - امان السائح

سحبت التعديلات المقترحة على مشروع قانون الجامعات صلاحية مجالس الأمناء بالترشح والتوصية بـ 3 أسماء لتعيينهم رؤساء للجامعات.

وشطبت التعديلات المقترحة، التي اطلعت عليها «الدستور»، الصلاحية التي كانت ممنوحة لمجالس الأمناء برفع قائمة لمجلس التعليم العالي مكونة من 3 مرشحين يوصي بها مجلس أمنائها. ويهتد التعديلات تعود عملية تعيين رؤساء الجامعات بالتنسيب من مجلس التعليم العالي، وبعد صدور الإرادة الملكية السامية، كما أقر مشروع القانون نصاً يمنح مجلس التعليم العالي صلاحية التجديد لرئيس الجامعة.

ووضعت التعديلات أحكاماً لانتهاج خدمات رؤساء وأعضاء مجالس الأمناء في الجامعات الرسمية والخاصة، فقد أقر مشروع القانون إنهاء خدمات رئيس مجلس الأمناء وأي عضو فيه عند انتهاء مدة تعيين أو قبول استقالته من المجلس، أو عند إغائه من منصبه بقرار من مجلس التعليم العالي في الجامعات الرسمية ويقرر من مجلس التعليم العالي بناء على تنسيب مبرر من مجلس الأمناء في الجامعات الخاصة. وألغى مشروع القانون المعدل لقانون الجامعات الرسمية إنشاء مراكز للتعليم والتدريب والاستشارات والخدمات وإنشاء مدارس وأي برامج خاصة خارج موقع الجامعة. ومنحت التعديلات صلاحية وقف القبول في البرامج والتخصصات الأكاديمية. «التفاصيل ص5»

## تكريم المهيزين في جامعة آل البيت



المفروق- الغد- كرم رئيس جامعة آل البيت الدكتور عدنان العتوم، الأساتذة والباحثين المميزين في الجامعة، الذين حصلوا على تميز بحثي في موقع، "google scholar"، وشمل التكريم، الدكتور احمد فواز الجمل، والدكتور ياسين السعود، والدكتور باسم الفراسين، والدكتور عقاب الربيع، والدكتور رضا العظامات، والدكتور عامر العمري، والدكتور احمد العمري، والدكتور إبراهيم البصول، والدكتور علي أبو صعبيليك، والدكتور محمد البشتاوي.

وأعرب العتوم عن فخره بالأساتذة والباحثين في جميع كليات ومعاهد الجامعة، لافتا إلى أن الجامعة غنية بطاقتها البشرية وكوادرها التدريسية، فيما يبلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة 407 عضوا، 26% منهم يحملون رتبة الأستاذية. وأشار إلى أن هذا التكريم يمثل بطاقة شكر لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة، متمنا جهودهم وعملهم الدؤوب بالانتماء، إلى الجامعة والسير بالاتجاه الصحيح نحو التقدم والنجاح والتميز لتحقيق الطموح لتكون في مصاف الجامعات محليا وعربيا وعالميا، سيما وأنها تملك الطاقات العلمية القادرة على تحقيق هذا الهدف.

## تسحب صلاحية المجالس في التنسيب برؤساء الجامعات

# تعديلات قانون الجامعات تمنح «التعليم العالي» صلاحية إعفاء رؤساء وأعضاء مجالس الأمناء

**إلغاء إلزامية استمرارية حامل رتبة الأستاذية لحين بلوغه الـ «75»  
إلغاء مراكز التعليم والتدريب والاستشارات والخدمات والمدارس خارج موقع الجامعة  
وقف إمكانية فتح مراكز ومكاتب ارتباط للجامعة داخل المملكة  
لمجالس الأمناء صلاحية وقف القبول في البرامج والتخصصات الأكاديمية**

مراكز للتعليم والتدريب والاستشارات والخدمات وإنشاء مدارس وأي برامج خاصة خارج موقع الجامعة. كما ألغى مشروع القانون الصلاحية التي كانت ممنوحة للجامعة بفتح (مراكز ومكاتب ارتباط لها)، كما ألزمت التعديلات المقترحة مجلس أمناء الجامعة بتشكيل لجنة قانونية. إضافة إلى اللجان التي كان منصوصاً عليها في السابق وهي (الأكاديمية والإدارية والمالية). ويجوز للمجلس تشكيل أي لجنة يراها لازمة لدراسة المواضيع التي يحيلها إليها وذلك حسب اختصاص كل لجنة.

وللتأكيد، فقد أقرت التعديلات كلمة (داخل الحرم الجامعي) بدلاً من حرف (في)، وذلك في النص الذي يؤكد على أن اجتماعات مجلس أمناء الجامعة تعقد (داخل) الحرم الجامعي.

ومنحت التعديلات صلاحية وقف القبول في البرامج والتخصصات الأكاديمية.

القانون إنهاء خدمات رئيس مجلس الأمناء وأي عضو فيه عند انتهاء مدة تعيين أو قبول استقالته من المجلس، أو عند إعفائه من منصبه بقرار من مجلس التعليم العالي في الجامعات الرسمية وبقرار من مجلس التعليم العالي بناء على تنسيب مبرر من مجلس الأمناء في الجامعات الخاصة.

وألغت التعديلات إلزامية استمرارية عمل من يحمل درجة الأستاذية لسن 75 عاماً، وتركتها جوازية على نطاق التمديد سنة فسنة لمدة لا تزيد على 5 سنوات، وأصبح النص بعد التعديلات «يجوز تمديد خدمة عضو هيئة التدريس الذي يشغل رتبة الأستاذية في الجامعة سنة فسنة لمدة لا تزيد على خمس سنوات، شريطة أن يكون لا تقاً صحياً لممارسة أعماله الأكاديمية بقرار من مجلس العمداء بناء على توصية مبررة من المجالس المختصة في الجامعة».

وألغى مشروع القانون المعدل لقانون الجامعات الرسمية إنشاء

سحبت التعديلات المقترحة على مشروع قانون الجامعات صلاحية مجالس الأمناء بالترشح والتوصية بـ 3 أسماء لتعيينهم رؤساء للجامعات.

وشطبتم التعديلات المقترحة التي اطلعت عليها «الدستور» الصلاحية التي كانت ممنوحة لمجالس الأمناء برفع قائمة لمجلس التعليم العالي مكونة من 3 مرشحين يوصي بها مجلس أمنائها.

وبهذه التعديلات تعود عملية تعيين رؤساء الجامعات بتنسيب من مجلس التعليم العالي، ويعد صدور الإرادة الملكية السامية، كما أقر مشروع القانون نصاً يمنح مجلس التعليم العالي صلاحية التجديد لرئيس الجامعة.

ووضعت التعديلات أحكاماً لانتهاج خدمات رؤساء وأعضاء مجالس الأمناء في الجامعات الرسمية والخاصة، حيث أقر مشروع



تعديلات تمنح «التعليم العالي» مهمة وصلاحيات إنشاء التخصصات وترخيصها

# فرض وجود لجنة قانونية ضمن اللجان الدائمة في مجلس التعليم العالي

## منح وزارة التعليم العالي مهمة وصلاحيات وضع سياسات لتوفير التمويل للملتحقين بالتعليم الجامعي

الأكاديمية واللجنة الإدارية والمالية واللجنة القانونية». وألغى مشروع القانون العبارة التي تقول «بما في ذلك مكاتب إرتباط وفروع الجامعة الأجنبية غير التابعة لمؤسسات التعليم العالي» في الفقرة التي تنص على أنه: تتولى الوزارة المهام الآتية: تنظيم شؤون المكاتب التي تقدم خدمات لطلبة التعليم العالي بما في ذلك مكاتب إرتباط وفروع الجامعة الأجنبية غير التابعة لمؤسسات التعليم العالي وتحديد رسوم ترخيصها والجزاءات التي تفرض على المخالفة منها وفقاً لنظام يصدر لهذه الغاية. واستعاضت التعديلات عما شطبته سابقاً بفقرة منفصلة تنص على أن «تتولى الوزارة تنظيم شؤون فروع الجامعات الأجنبية غير التابعة لمؤسسات التعليم العالي ومكاتب إرتباطها وفقاً لنظام يصدر لهذه الغاية».

(منح ترخيص تخصص أو أكثر) وذلك بناء على تنسيب مجلس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها، بعد أن كان المجلس يتولى فقط في هذا المجال (إلغاء ترخيص تخصص أو أكثر). وأعطت التعديلات مجالاً أوسع لدعم الطلبة من خلال منح وزارة التعليم العالي مهمة وصلاحيات وضع سياسات لتوفير التمويل للملتحقين بالتعليم الجامعي عن طريق المنح والقروض وفق نظام يصدر لهذه الغاية. ويقول النص الحالي المعمول به «تتولى وزارة التعليم العالي مهمة وصلاحيات تقديم المنح والقروض للطلبة في الجامعات الرسمية وفقاً لنظام يصدر لهذه الغاية».

وفرضت التعديلات وجود لجنة قانونية ضمن اللجان الدائمة، حيث أصبح النص يقول «يشكل مجلس التعليم العالي لجاناً دائمة ومتخصصة برئاسة احد اعضائه على أن يكون من بينها اللجنة

f AddustourNewspaper

عمان

أوكلت تعديلات مقترحة على قانون التعليم العالي مهمة وصلاحيات (إنشاء التخصصات) من مختلف المستويات بدلاً من دورها الحالي الذي يقتصر على «إقرار حقول التخصص».

وأصبح النص بعد التعديلات المطروحة على القانون الذي أصبح بحوزة مجلس النواب «يتولى مجلس التعليم العالي مهمة وصلاحيات الموافقة على إنشاء مؤسسات التعليم العالي وأي فروع لها داخل المملكة أو خارجها أو إلغائها وإنشاء التخصصات والبرامج من مختلف المستويات التي تدرس فيها أو تعديل أي منها أو إلغائها وفقاً للمتطلبات والمتغيرات وبما لا يتعارض مع قانون اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها الناقد.

كما أضافت التعديلات صلاحيات لمجلس التعليم العالي تتمثل في



## الناصر وعرفة يؤديان اليمين القانونية أمام رئيس الوزراء



**عمان - أدي سامح**  
الناصر اليمين القانونية  
امام رئيس الوزراء  
الدكتور عمر الرزاز.  
امس الاثنين، بعد  
صدور الارادة الملكية  
السامية بالموافقة على  
قرار مجلس الوزراء  
بتعيينه رئيسا لديوان  
الخدمة المدنية.

كما ادى اليمين  
القانونية امام رئيس  
الوزراء امس الدكتور  
ضياء الدين عرفة  
بعد صدور قرار مجلس  
الوزراء بتعيينه عضوا  
غير متفرغ في مجلس  
هيئة اعتماد مؤسسات  
التعليم العالي وضمان  
جودتها.

وحضر اداء اليمين  
رئيس هيئة الاعتماد  
الدكتور بشير الزعبي.  
(بترا)



## رغم معانتك يا وطني.. ستبقى سالما منعما وغانما مكرما



جفرا نيوز - بداية ساعرض بعضا من المؤشرات الاقتصادية الرسمية (المالية والنقدية) والتي تحاكي واقع الحال لاقتصادنا ، فقد بلغ رصد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية الثلث الأول من عام 2019 ما مقداره 13200.4 مليون دولار ، والذي يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.1 شهر ، في حين بلغت السيولة المحلية لدى القطاع المصرفي نهاية الثلث الأول أيضا من العام الحالي ما مقداره 33490.9 مليون دينار، بينما بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة لنفس الفترة 26513.1 مليون دينار، ورصيد إجمالي الودائع 33913.4 مليون دينار، كما سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزا ماليا كليا بعد المنح الخارجية بمقدار 297.9 مليون دينار وبنسبة 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من عام 2019 ، في حين حافظت نسبة إجمالي الدين العام ( الداخلي والخارجي) في نهاية شهر آذار من عام 2019 على نفس نسبتها المتحققة في نهاية عام 2018 والبالغة 94.4% من الناتج المحلي الإجمالي ، وارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافا إليها المعاد تصديره خلال الربع الأول من عام 2019 بنسبة 9.3% لتبلغ 1334.5 مليون دينار، في حين انخفضت المستوردات بنسبة 3.2% لتبلغ 3.263,3 مليون دينار، وتبعاً لذلك انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 10.2% ليصل إلى 1928.8 مليون دينار ، بينما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2018 عجزا في الميزان الجاري مقداره 2107.8 مليون دينار وبنسبة 7.0% من الناتج المحلي الإجمالي ، وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2018 ارتفاعا في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 32094.7 مليون دينار ، اما القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان فقد بلغت في نهاية الثلث الأول من عام 2019 ما مقداره 14950.7 مليون دينار، وارتفع المستوى العام لأسعار بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك مقاساً خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2019 بنسبة 0.5% ، وارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2019 ليصل إلى 19.0% ( 16.4% للذكور و 28.9% للإناث) .

وبعد هذه النظرة الموجزة لبعض جوانب واقع الحال الاقتصادي ، اعود بكم الى عقدين ماضيين من الزمن مستذكرا وايكم تصريحاً صريحاً لرئيس الوزراء الاسبق عبدالرؤوف الروابدة وتحديداً في العام 1999 حينما وصف آنذاك اقتصادنا الاردني بأنه في "غرفة الإنعاش"، واليوم بعد مرور 20 عاماً على هذه التصريحات الجريئة والمثيرة لمسؤول رفيع على راس عمله وبجسم رئيس وزراء نقول "هل عاد ثانية إلى غرفة العمليات" أقول ذلك بعد ان استنفذنا جميع وصفات الإصلاح الاقتصادي والتي اثبتت عدم جدواها في إخراج اقتصاد وطننا الغالي من الالام والامراض المزمنة التي استنزفتها وانهكتها ، فأقول وكل الاردنيين الى متى سيبقى تفاقم عجز موازنة الدولة ؟ ومتى نتمكن من كبح جماح المديونية المتنامي ؟ وكيف السبيل للحد من اتساع دائرة الفقر وشبح البطالة على الرغم من تعاقب 11 حكومة منذ ذلك الحين، وجميعها تعهدت بحل المشاكل الاقتصادية للوطن لكن ايا منها لم يفلح في ذلك .

إذا ما العمل للحد من تفاقم المشكلة الاقتصادية لدينا وتخفيف اثارها السلبية الحالية والمستقبلية ؟ واعتقد وبرأيي الشخصي ولتخفيف من ثقل المرحلة ضرورة قيام الحكومة بخطوات عاجلة وجريئة تركز على ميذا المؤسساتية للتخلص من المزاجية الفردية في اتخاذ القرارات المتسارعة ، اضافة الى التركيز على ميذا الرقابة الفاعلة على جميع مؤسسات القطاع العام للتخلص من الفساد (هدر المال العام)، وتوحيد ارتباط وتبعية الصناديق والمؤسسات المالية الحكومية في مختلف الوزارات ليعاد هيكلتها على ان توضع جميعاً تحت ادارة البنك المركزي الاردني مثل (صندوق التنمية والتشغيل، مؤسسات تنمية اموال الايتام، البنك الوطني للمشاريع المتوسطة والصغيرة، صندوق المعونة الوطنية، ....) اخضاع جميع مؤسسات واجهزة الدولة دون استثناء للرقابة الدقيقة من قبل ديوان المحاسبة ، ضرورة خفض الاعداد الضخمة المتخمم بها البعثات الدبلوماسية الاردنية في سفاراتنا وملحقياتنا في الخارج ، كما لا بد من توفر الارادة الحقة في المكافحة الجادة والصادقة لأفة الفساد والفاستين بحق ايّ كان منصبه ومكانته وتغليظ التشريعات لاتزال اقصى العقوبات لمن تسول له نفسه اختلاس اي جزء من المال العام ، ولا بد من بذل الجهد والعناية الخاصة فيما يتعلق بجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية والتركيز على المشاريع المولدة لفرص العمل والمحققة لعائد افضل للاقتصاد وذلك لزيادة الموارد المالية المتاحة ، وبناء موازنة الدولة القائمة على موارد مالية اكثر ثباتاً واستقراراً بعيداً عن تلك الموارد التي تشوبها الضبابية كالبنا على المنح الخارجية غير المؤكدة ، والتوجه فوراً لاستغلال مصادر الطاقة المتاحة والبديلة منها للتخلص من قيود الاحتكار في توفير تلك المصادر ، لاعداد ثانية فأقول " رغم معانتك يا وطني...ستبقى سالماً منعماً وغانماً مكرماً".

الدكتور .غازي عبدالمجيد الرقبيات

جامعة ال البيت



## مشروع قانون الجامعات.. وإشكالية ربط صناعة تطوير منظومة التعليم بتغيير القيادات

كتبت: أمان السائح

f aman alsayeh

سيناريوهات متعددة يطرحها مشروع قانون الجامعات، الذي سيعرض على الدورة الاستثنائية لمجلس الأمة، ليناقدش ويتم اقراره، لأنه وبتصريحات مسؤولين، سيؤدي الى عملية تقويم وتقييم حقيقية وفعلية لمسيرة التعليم العالي بالأردن، بعد ان مرت ببعض العثرات التي يمكن وصفها بالعادية، لكن الحاجة الدائمة للمراجعة امر لا يمكن تجاوزه.

مشروع القانون حمل في طياته رسائل عديدة، للجامعات تحديداً ولمسيرة تجاوز بعضها لمفهوم اعطاء المحاضرات ومراكز التعلم والتدريب والاستشارات، والتي كانت تستقطب طلبة وتمنحهم شهادات ودورات في مواضيع مختلفة، وفتحت لهم المجال لعدم اعطائها في حرم الجامعة نفسها تسهيلا على الطلبة، ليتمكن الطالب من الحصول على شهادته ربما في مكاتب الارتباط او المراكز التابعة للجامعة.

القضية التي فتحت خلال الفترات الماضية، فتحت الجراح بشكل واسع واصبحت الامور التي كانت تتم بمعرفة من وزارة التعليم العالي لاسباب التسهيل على الجامعات والاستقطاب وبشكل مشروع لا ليس فيه، باتت الان وزارة التعليم العالي مضطرة لاعادة لضبط الامور داخل قانون واضح يحسم التدريس ومنح الشهادات ويحصرها داخل الحرم الجامعي لغايات النوعية والجودة، والسيطرة على التدريس، حتى لا تعود اي من الدول لتقيم واقع جامعاتنا بأنه غير ايجابي، وتمنع طلبتها من الالتحاق بها.

مشروع القانون منع فتح مراكز ومكاتب ارتباط للجامعات خارج الحرم الجامعي، الامر الذي سيؤدي ربما الى عملية الضبط والمتابعة الفعلية لشهادات الطلبة وخصوصا العليا منها، وحصرها بداخل الحرم الجامعي، بحيث يعيش الطالب داخل الحرم الجامعي.

ولم يوضح مشروع القانون، هل ذلك يعني الغاء مكاتب ارتباط الجامعات خارج العاصمة كليا، والاكتفاء فقط بحرم الجامعة، وهو امر

ربما غير محبذ لان مكاتب الارتباط كبنوثة قائمة بذاتها، تسهل للطلبة البات الحصول على ورقة ما، او التواصل مع الجامعة بصفة رسمية، دون الذهاب الى منطقة جغرافية بعيدة عن العاصمة لغايات يمكن ان يحققها مكتب الارتباط.

مشروع القانون، وما يتضح من نصوصه التي تم نشرها، انها جاءت لاسباب واضحة بعينها، لغايات اعادة ترتيب الامور كما قالوا واعادتها للشكل الصحيح، لكن الالم الالتزام والتسدي لاية اجراءات من شأنها الاخلال بالعملية التدريسية، وسمة جامعاتنا، التي طالها العديد من الاساءات.

مشروع القانون ايضا جاء لتحديد طريقة انهاء خدمات رؤساء مجالس امانة الجامعات واعضائها، وتحديد الصلاحية في تجديد تعيين رئيس الجامعة، وما ورد في النصوص ايضا، فإن الامور تتجه الى اجراء تغييرات ربما لرؤساء مجالس امانة واعضاء معينين، لأن المشروع حدد انتهاء خدمة رئيس مجلس الامناء واي عضو فيه في حالات، تعد طبيعية عند انتهاء مدة تعيينه او قبول استقالته من المجلس، وهو امر ليس جديداً، ومعمول به في العديد من المؤسسات لاعضاء مجالس الادارة او الامناء وغير ذلك.

لكن المثير للسؤال الفقرة الثانية من المشروع، التي تقول انه يمكن الاعفاء من المنصب بقرار من مجلس التعليم العالي، في الجامعة الرسمية، وكذلك يمكن اعفاء الرئيس او اي اعضاء من مناصبهم بالجامعة الخاصة بتسبب مبرر من مجلس الامناء يرفع لمجلس التعليم العالي.

نقطة تثير تساؤلات، لماذا تم التفريق بين الجامعة الرسمية والخاصة، والقانون جمعها بمظلة الجامعات الاردنية والجميع يدعو الى تسميتها بجامعات وطنية، والامر الاخر ايضا الذي سنتقبله بحسن نية، هل هناك اسماء بحاجة للتغيير ويانتظار القانون ان يفتح المجال لاتخاذ قرار بحقهم؟ من المعروف ان تعيينات مجالس الامناء اعضاء ورؤساء موشحة

بارادة ملكية بعد تسبب من مجلس التعليم العالي ومجلس الوزراء، وهذا امر منطقي لانه لا بد دوما من اجراء مراجعة وتقييم للاسماء والاعضاء وكل شخص في منصبه، لكن التمييز بين الخاصة والرسمية، لا مبرر له.

وجاء منح مجالس الامناء صلاحية التجديد لرئيس الجامعة من عدمه، ليمتحنها مزيدا من القوة، لانها صاحبة القرار بتقييم الرئيس او التمديد له، سيما وان هناك بعض الرؤساء ستتتهي مدتهم ورؤساء اخرون ياانتظار التقييم، والتلويح بقدانهم لمواقعهم ربما في سلسلة تغييرات سيسهدها قطاع التعليم العالي، بعد الانتهاء من بعض القوانين والانظمة.

ورافق طرح قضية اعطاء مجالس الامناء صلاحية التجديد للرئيس، الطلب من تلك المجالس ارسال تقارير تقييمية باداء الرؤساء الى مجلس التعليم العالي، خلال العشرة ايام القادمة، كمؤشر اضافي بأن هناك رؤساء سيكونون خارج السياق خلال الاشهر القادمة، وهو امر غير محمود بطبيعة الحال، لأن تقرير تقييم الرئيس بحاجة الى ما لا يقل عن سنتين لتقييم خطته وامكانية تنفيذها، كما انه لا يجوز ان يكون رؤساء الجامعات تحت الاختبار غير مستقرين بمواقعهم، خصوصا وان تعيينهم مر بسلسلة مقابلات ولجان تقييم قبل مصادقة قرار مجلس التعليم العالي على التعيين... ففكرة عدم الثبات وعدم الاستقرار لعنة تخل بمنظومة اي قطاع تعليميا كان ام صحيا او غير ذلك.

مشروع القانون، قد تؤدي الى الاصلاح، وقد يؤدي الى الاطلاحة باسماء، وقد يؤدي الى عثرات واخلاق بمنظومة التعليم العالي والجامعات الاردنية.

يانتظار ان يخضع المشروع الى قراءة وتحليل واستقراء اراء معينين، وخبراء واكاديميين يتمتعون بسعة وخبرة ومصادقية، يبقى القول ان جامعاتنا عنوان اردني كبير، وتعليمنا هو الهوية والسند، فرققا به.

## جلسة الشباب توهي بتخفيض الرسوم الجامعية ورفع رواتب المعلمين وتعديل قانون الأحزاب

الانباط - عمان

والتعليم والتعليم العالي والشؤون السياسية والبرلمانية والثقافة والشباب.

وجاءت هذه الجلسة بحسب العتبات. وللتأكيد على أهمية الشؤون الشباب ورفعهم بالأدوات الناجمة كافة لتمكينهم في بناء الأردن المستقبل الناجما مع رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني وسمو ولي عهده الأمير الحسين بن عبدالله، وتضمنت التوصيات الـ ٢٠ التي أقرها المشاركون، تخفيض الرسوم الجامعية، ورفع رواتب المعلمين، وتعديل قانون الأحزاب بما يتيح للشباب دورا أكبر.

التفاصيل من < ٤ >

رفع مجلس النواب أمس توصيات جلسة الشباب إلى الحكومة والتي تركزت على سبل النهوض بالواقع الشبابي وتمكينهم في العمل السياسي وصناعة القرار والحد من مشكلاتي الفقر والبطالة.

وكان المجلس عقد جلسة غير رسمية الخميس الماضي برئاسة المهندس عاطف الطراونة، وبمشاركة عدد من شباب وشباب المملكة، وحضور عدد من رؤساء الكتل والشبان الشبابية ووزراء التربية

«النواب» يرفع توصيات الجلسة للحكومة

## جلسة الشباب توهي بتخفيض الرسوم الجامعية ورفع رواتب المعلمين وتعديل قانون الأحزاب

الانباط - عمان

عاماً، وإيجاد نوافذ تمويلية لمشاريع ريادة الأعمال بالمحافظات، وتعديل تشريعات لدعم المشاريع الصغيرة، والمواصلة بين مخرجات الجامعات ومتطلبات سوق العمل، وتفعيل دور المراكز الشبابية، وتعميم فترة تدريس مادتي "الخدمة المجتمعية" و"التربية الوطنية" بالجامعات الأردنية، وإيجاد مجالس للطلبة في الجامعات التي لا تتوفر فيها، وتطوير العملية التربوية بعنصرها، والخدمات الإلكترونية، وتوجيه التمويل الأجنبي لمعايير الاستثمار والتشغيل، مع إلزام الشركات والإساعات توظيف الشباب بنسبة لا تقل عن 10 بالمئة، فضلاً عن تبسيط الإجراءات الحكومية فيما يتعلق بترخيص الشركات عبر الرقابة، وربط المبادرات الشبابية بالسياسات الحكومية، وإنشاء مراكز مهنية للتأهيل، وربط الممارس بالجامعات بالتطبيق العلمي.



ورفع رواتب المعلمين، وتعديل قانون الأحزاب بما يتيح للشباب دوراً أكبر، فضلاً عن تخفيض سن المرشح من 30 إلى 25

عهد الأمير الحسين بن عبدالله، وتضمنت التوصيات الـ 20 التي أقرها المشاركون، تخفيض الرسوم الجامعية،

رفع مجلس النواب أمن توصيات جلسة الشباب إلى الحكومة والتي تركزت على سبل النهوض بالواقع الشبابي وتمكينهم في العمل السياسي وصناعة القرار والحد من مشغلي الفقر والبطالة.

وكان المجلس عقد جلسة غير رسمية الخميس الماضي برئاسة المهندس عاطف الطراونة، وبمشاركة عدد من شباب وشباب الملتقى، وحضور عدد من رؤساء الكتل واللجان النيابية ووزراء التربية والتعليم والتعليم العالي والشؤون السياسية والبرلمانية والثقافة والشباب وجاءت هذه الجلسة، بحسب الطراونة، للتأكيد على أهمية النهوض بالشباب ورفعهم بالأدوات الناجعة كافة لتمكينهم في بناء الأردن المستقبل انسجاماً مع رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني وسمو ولي

